

من الكافر خلق الجاسر من القدرة المادنة اتفاقا فلا يكون التكليف به تعليفا
 بالمتنوع بل الكافر عندنا بقدره على الايمان كالكافر على الحركة ولا مانع
 منه الا عدم اعدته وعندهم كالمقيد لا يقدر على الحركة ولو اراد لما نفع من المقيد
 ولما كان في الكافر ما لا يوافق فيه وكان في المقيد اصل وجود القدرة وانما
 المانع من خارج ليس كذلك الكافر عندهم اقرب من ذلك فقال بل
 الكافر عندنا كالمقيد فيه فلم يدره على الحركة لولا انما نفع التحرك وعندهم
 كما ان من لا وجود للقدرة فيه اصلا والفرق بين الكافر والمن من بان الاول
 ليس له اثر بخلاف الثاني يدهي والكافر هم المفرق بينهما والمكتم بانها لو
 مكابرة واضحه والقول بان الكافر من الكفر وان كان مسلوبا القدرة
 عن الايمان كما ان من عن الحركة لكن الطرف الواقع في الكافر وهو الكفر مقدور
 لوجود القدرة المستمرة بخلاف المن فان السكون فيه اضطراب لا ينفع
 لان عدم المقدور فيه للقدرة بمعنى العجز عنه مشترك فتأمل قوله تعالى الخبير
 بالضروب اقول هذا لو يد ما ذكره الامام الرازي في الجمع بين النبيين القدرة
 يطلق على مجرد القوة التي هي سبب للافعال المختلفة ولا ننك ان نسبتها الي
 الصدين سواء هي قبل العقل والخلق ايها على القوة المستبعدة بطاثير

ولو عادت ولا تشك أنها لا تتعلق بالضرر مع ما بل في النسبة إلى كل مقدرة
غيرها بالنسبة إلى المقدرة والاضطرار منها مع الفعل ففعل الشيء لا ينبغي إلا
بالقدرة القوة المستتجة والمعتزلة محبة والقوة الفعلية المنتهية ولا ينبغي عليك أنه
يُدفع ح النقض لقدرة البارز البصر ولا يحتاج إلى ذكره جواضعيت
من أن الفعل في الازل غير ممكن فلا يتعلق به القدرة ثم القدرة قوله لعدم
أه لا تنقض بالفعل المستدل لأنه كما يحدث تدريجا فكذلك القدرة بسبب لكن
فيه ما فيه فتأمل قوله لو سلم عدم البقاء فمباشرة إلى منع عدم البقاء
كما هو سبب المعقولة والى أن دليله ضعيف كما يظهر بالرجوع إلى موضع
فذكره قوله لا معا بان يكون نسبتها إلى الضعيفين سواء ولا بدلا بان يتعلق
أولا الضعيفين وانما جازية الضعيفين بل كل قدرته مختصة بضعفه لا يوجد للمعا قوله وهو التوحيه
أولى ما يمكن به الامور من اوالامور به بنينا كان اوالا ولا تشك في سلامته
بالالات ومحلها لسبب لارتفاعها ودليل لوجودها فاقبعت مقامها في
تعلق الاحكام ثم لما كان من الممكنة الزاد والرا حله للجمع عند مع انه يمكن الجمع
بدونها زاد صدر الشريعة من غير صريح غالبا ذلك ان تحمل التمكن على العادي
في حيز المطلقين وقدرة البعض على المشي كعدم تضرر بعض باليوم في السقوط

لاذلا قوله

لا لا قطع او دليل نه سبب المنفعة وفيه رد علي زفرهم قوله فالاولي ان يقال ان
 قبل لزوم المحذور الاول باق بعد قلنا القطع بالتعيين فرع القطع لوجوب
 الاجرة لا قطع القضاء ولذلك كان ذلك القطع مقارنا للاخر فغال
 قوله ربما يمنع مما لو يدبنا يمنع ما ذكره الفلاسفة في الحكمة السريعة والبطيئة
 مع ان البطيئة تسهل السكناات ان الزمان الواحد متطابق عليهما
 فتقرر قوله ولهذا سقطا خلافا لما في قياسنا علي الاستهلاك
 ووجه الفرق لنا ان الاستهلاك تعديري عن الحق الفعلي فحلت القيمة
 السببية باقية بعد راجع اليه عن التقدير نظر للفقير قوله ولهذا سقطا
 وانتهى بالدين فيمل لو كان الدين مانعا من وجوب الزكاة بعد التمسير
 لكان مانعا في الكفارة بالمال واجيب بمنع لطلبان للارصم كما ذهب
 اليه بعض المشايخ وبالفارق بان وجوب الزكاة لشكر نعمته الغني
 وهو مستغنى بالدين والكفارة للزجر والستر ولهذا يتاوى بالحق والصوم
 قوله لم يا نعم ايعني من مات وعليه صلوات كثيرة مثلا فترك قضاءها
 الي اخر وقت الحياة بلا عذر بنا علي ان القضاء موسر يا نعم مع انه لا يمكن
 الفعل تعيين الوقت والاعم فرع وجوب قضاءه بقوله فيختصم له

نقص قضاو صوم

مقتضا كما انتفاء التكليف عند عدم الوضوء ولو لم يصب قضا الصوم قوله تعالى
 فعدة من ايام آخره ولو لم يصب قضا الصلاة قوله صلى الله عليه وسلم
 من نام من صلاة او نسيها فليجعلها اذا ذكره قوله تعالى فالتاخير من نفل
 وانما كان مشكلا لا تقصر من المكلف في قوة الاداء لانه غير مقدور كما
 تأخير القضا جاز لا نه موسى ولا تأخيرهم بالجائز وعلى هذا فالجواب الفصل الرابع
 من وجوب الاداء فنأمل قوله فبهم المكلف اه اي لشوا المكلف المكلف
 قوله قيل للناظر الغافل من اجل ان قوله لا ثبت اه يعني لما يرد ذلك
 لو كان الانعذار بما يضر مانع من تحقق حقيقة التكليف ليس كذلك بل القيد
 اصح ما هو من واثباته وضرورياته حقيقة ونحو الذات بدون
 الذوات مستتبع لذاته وبهذا جند فع ما اورد في التفسير بان اللازم مثالة
 الاثبات وذلك لا يوجب استحالة التكليف اذ فاجبه لتكليف
 مستحيل وما في شرح الشرح ان في قيام الدليل على جواز التكليف بالرجوع
 نظر فنأمل قوله بل فيه نزاع اه على ان الكلام في ثلث التكليف بتجيز
 الاعيان كما في المهدوم والصبي فالاستعداد لفهم مع عدم الفهم لا يرفع
 فنأمل قوله فنأمل مثاله الى انه يمكن ان يقع منه في الاستعداد

قد راجع في تفصيله
 ان يصدق بانه مكلف ولازم
 الدور وعدم تكليف الكفا

العادي قوله حيث انطلقا فانه مكلف بجميعها قوله هو من يطعمكم
 غير مكلف لعدم الدخول والموافقة مع زوجته بعد الطلاق بل ان لم يكن ذلك
 شرعا وضرعا لزوم الصوم في شهر قوله لصحة سلامه لا يخفى
 ان الصلاة والسلام اذا الواجب وهو فرض التكليف في وقت فقهه قوله
 مكلف زجرا قال السبكي الحق الذي يرتفع به كونه من لا يفهم الكان لا يقال
 كالبهايم فامتناع التكليف جميع عليه سواء فيه خطاب التكليف وخطاب الوضوء
 نعم قد تكلف صاحبها في الواجب خطاب الوضوء بما يفعله على ما فصل
 في الفقه والكان له قابلية فاطع ان يكون معذورا في عدم فهمه كالطفل
 والنائم ومن اكره على شرب ما اسكره فلا تكليف الا بالوضوء واما ان
 يكون غير معذور فتكلف تغليظا عليه كذا في التفسير قوله لا التزامه اشارة
 اليه ما ذهب اليه فقهاء من ان الرد ليس برؤية ما لم يلتزم قوله
 فيه دليل اه اي لا يدل على التكليف حال عدم الفهم للخطاب بل فيه دليل اه
 قوله اي لا يلزم فتموت طالما فعني الالة لا يشرب مسكرا فتقرب
 الصلاة لسكران فانه ينهي انما هو من تناول المسكر بطلان الصلاة بالوضوء
 لانه مطلوب من الترتك حال السكر فانه رفع ما في التفسير ان هذا التاويل

لا يقيد لانه وان كان توجه الخطاب ابتداء في حال صحوة لكن المطلوب الترك في
 حال سكرة فكان في حال سكرة مطلوباً منه الترك وهو معنى كونه مخاطباً حال
 سكرة قوله التعلق بالتعليق وهو ان العهد وهم انه علمه الله ان يوجد بشرائط
 التكليف فيوجه اليه حكم في الازل بما يفهمه ويفعله مما لا يزال قوله وقبلة ما في السادة
 الى ما قال المتكلمين ان كلامه حادث لسبب تعليم به والى ما ذهب اليه
 الكرامية من ان كلامه مع حدوثه قائم به تعالى لتجوز قيام الحوادث بذاته تعالى
 وتفصيل مذکور في الكلام قوله كما امر الرسول بما دلت من قول صاحب المواقف
 كطلب التعليم من اين يسبوا وبره عليه كافي في شرحه ان الموتى ناك الغرض على
 لا الطلب فيه لان وجود الطلب بدون المطلوب منه محال فانهم لم
 وبذلك اندفع لا يخفى عليك ان اللازم من هذا الكلام ان يكون الكلام
 النفس له حقيقة كما هو الذي يكون التعلق فيه بالمكلفين فضلاً و يكون بعد وجودهم
 تخیروا على ان لا يكون مدلول هذا الكلام اللفظي انه رفقة تخرجه التكليف كما انفسياً
 وقد صرحوا ان النفس مدلول اللفظي فتأمل قوله ليس في الازل اعلم ان السادة
 الاشاعرة كلهم متفقون على ان كلامه في الازل واحد لكن جمهورهم على ان ذلك
 الواحد باعتبار تعلقه بشئ على وجه مخصوص يكون خبراً وباعتبار تعلقه بشئ على وجه آخر

يكون مراداً

يكون امرا لا غير ذلك فهو في الازل تنقسم من الازل من سبب
 العلاقات اما بن سببه فمتى قوله لو صدر في الازل لقول ليس متصفا بشي
 من الازل من في الازل وانما يصير بعد ما فيما لا يزال هذا قوله وجوده
 انما اقول لك ان تقول ان تنقسم بعد عرض العوارض ولا ينبغي الفرق
 بين التقسيم بعد عرضها وبينه باعتبارها ولما كان العرض فيما لا يزال
 فاللازم عدم حوازم المقسم بدون القسم فيه اما قبله فيجوز لكن الحق ان
 المعنى المقصود فيه التحليل حتى يكون كلاما لا يعقل وجوده بدون قسم
 ما فتا مل قوله واليه لا يكون اهل ان يعيد يلزم فيه فاعنه قوله يلزم
 عدم علم ان الاشياء عترة فاعلمون بعدد القدام من الصفات الثمانية
 وكذا قال اكثرهم بعدد الانواع للعلماء في الازل والكان سبب العلاقات
 المختلفة لا باختلاف الذاتيات واما القول بعدد الخامس فقديمه غير متناهية
 لنوع واحد كقوله والامر باعتبار تعلقه بالاشخاص المكلفين فلم يذكر سبب اليه
 احد ومن ههنا يتبين ان المطلق تعدد الكلام الازلي ليس باطلاق الالفاظ
 كما زعمه شارح المنطق قوله ان المعنى واما قول يمكن اجواب اليه بان يجوز ان
 يكون التعلق في نفس فضايا كلية والاحكام الكلية الشريعة منها هي والكان

التفصيل غير متناه فتدبر قوله كالعلم والقدرة في تشبيهه بالقدرة بما اراد الى خوا
 لا لو كان كلامه قديما لاستور استنباطه الى جميع المتعلقات كالعلم والقدرة
 الحسن والقيج بالشرع في كل فعل ان يومه ونهيه عن فعله فليس من تعلين امره
 ونهيه لكل فعل معا والجواب ان النسي الصالح اللاموالمعذورة قد يتعلق ببعض
 دون بعض كالقدرة القديمة كذا في المواضع قوله تمت شرط وجوبه
 يعني ان الشرع في شرط الوقوع الذي لم يكن شرط الوجوب الفعل او منه
 استغناء شرط الوجوب لم تحقق التعليل اذ لا يتصور التكليف بدون
 الوجوب وذلك ظاهر قوله خلافا للمعذرة ~~التي لم تستبعد~~ هذا
 العلاقات من الامام وقال السبكي ما علم انفا شرطه على تعيين احدهما
 مع تبادل بينهما من الوجهين المطلق والتفصيلي كالوجه والتميز وهذا هو الذي
 خالف فيه الامام والثاني ما لا يتبادر اليه كان ايجان زبد غير ناظر الى
 هذا الشرط وهذا لا يخالف فيه الامام ولا غيره وهو ما سبق نقل الاجماع عليه
 هذا قوله لا يقال هذا لا يقتضيه مذكور في التفسير والجواب من المعنى قوله بعض
 المحققين وهو سائر المختصر قوله قبل اي قبل وقت الفعل معني لا يعلم الامور
 كونه ما مور في اول وقت بوجه الخطا اليه حتى يمضي زمان الامكان للفعل وهو

استحق حكمه من زمانه لا يكون
 فان استغناء هذا عن شرطه في وجوبه
 ايمانه لكل من يعقده

مخارضا ما ذكره سبكي قوله بدليله اوردوا ولا يمنع الاجماع فانه قد
 جاء في الصحيحين في عموم مطلق اليقين بل بنية مباينة واما القول باذلة لا يرد
 بالتحالف في ذلك كما في شرح الشرح فلا اعتد به لان المحالين محتج بهم
 مقدمون فلا اجماع الا بالافاقيم وثانيا منع انه فرع تحقق الوجوب
 بل يكفي الظن المنبني على السلامة لا تربي ليصح نية فرض الظاهر مثلا مع احتمال
 عدم البقاء ليصح التكليف في الركعة الثانية وثالثا منع الاستانم
 للمعظم من العلم بالوجوب وبما هو شرطي التكليف بالعرض فلا يلزم
 منه العلم بالتكليف وان لم يكن وفيه ما فيه قوله اذ لا دخل للعلم قولك
 ان نقول العلم وان لم يكن له مدخل في امكان الشيء وامتناعه لكن له دخل
 في طلبه وعدمه فانه اذا علم وقوعه ليصح الطلب واذا علم عدم وقوعه
 يمنع بخلافه فانه لما احتمل الامر من عند الامر لا يمنع الطلب بل
 هناك صحة له في الجملة قوله بل لا تنفاد الفائدة وهو لا يتلوا بالعرض
 والتبصري فيطيع او يعصى قوله سلام على ربه روي ان عليا رضي الله
 عنه سلم وهو ابن سبع او ثمان او ثلثين على اختلاف الروايات
 قالوا وصلى النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه فانه كان اعلى معه وقدره

ان تصحيحه في احكام الاخرة فقط كما ذهب اليه الشافعي وزفر فيل ان عزم
 صحيح في حق هذا الحكم وانما نقل في العبادات فقط ويمكن ان يتم لتصحيح
 الاسلام في حق الصلوة ولما علم تصحيح سائر الاحكام ومن ثم يحكم
 باسلام كافر صلى اليه قبلتنا حتى يحري عليه سائر الاحكام المتعلقة بالاسلام
 فتدبر قوله خلافا لابي منصوره وعليه كثير من مشايخ العراق من الحنفية كذا في
 النقيض قوله رفع العلم رواه ابو داود والسنن ابي واما حكم وصحة كذا في
 النقيض قوله اصل الوجوب ابي وجوب الاداء بل يحتمل ان يكون لاداء
 منقطع بعد التصبي قوله لكان الا انه اي بالصلوة والصوم من العبادات
 اتفاقا فان العقل منفقون على ان العبادات التي ياتي بالصبي عاقل
 نافله قوله فهو بالتبع لان وضع الايمان للسعادة وتحقيق به الخالفة
 مع ارباب الشقاوة فيترتب عليه حكمها بما يتناول وجوده قوله غير مجموع وانما
 لم يسبح لان الكلام في صبي عاقل فافترق في التوحيد ومحمد كرسالة وبنزوم
 منصوص على وجه لا يتبع في معرفته شبه كذا في النقيض نقلنا عن الكشاف
 قوله فانها كمنه وعنده تعليل لكونها ثالثة اي متروكة بل حسن والفتح
 قوله المرضح اي ما دون السهم الغنمية قوله كان صحيحا بهذا قيل فساد

قول من قال لو اشتق بك الطلاق كان خاليا عن حكمه وهو ولاية اليتيم
 والسبب في عن حكمه غير معتبر شرعا كبيع امر وطلاق كالم التهمة وذلك لان
 لانهم خلوه عن حكم الحكم ثابت في حقها عند الحاجة اذا سلمت امراته وعرض
 عليه الاسلام فابلى فرق بينهما وكان ذلك طلاقا في قول الجمهور ومحمد
 رحمه الله واذا ما ورد وقعت البينة وكان طلاقا في قول محمد واذا
 وصدة محبونا فحاصمة في ذلك فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المتأخرين
 كذا في النقيض قوله وعند ما لا يجوز ابي بالعين الفاسقة قوله قالوا رخصة
 اه وقد استجوزوا بقوله كما ضمن اضططر بارغ ولا عاد فلا اثم عليه فانه حصل
 رخصة اكل الميتة متوطا بالاضطرار حال كون المضطر غير بارغ ابي خارج على الامام
 ولا عاد ابي ظالم على السليم لقطع الطريق فتبقى في غير هذا الحالة على اصل امرته
 ويكون الحكم كذلك في سائر الرخص بالقياس قلنا اولامعنا غير
 بارغ ابي متجاوز في الاكل قدر حاجته للتلذذ ولا عاد ابي اضرب بالاستثناء
 عليه وتاينا منقوض بالتصميم المضطر العاصي فانه مباح الاكل اجماعا وثاننا
 القياس بناء على الاطلاق ولا يخصص ابتداء عندنا كما سبنا قوله
 كالكر فانه يجعل معدوما في حق الرخصة المتعلقة بزوال العقل لكونه معصية قوله

واقع طلاق عندنا أي في القضاة وأما غيره وبين الله تعالى في امرته قوله
 بخلاف النوم فإن عدم القصد في طلاقه كالسكر فأي جعل معه وما في
 حق الرقبة المتعلقة بذلك العقل لكونه معصية لا قوله يمنع طلاقه عندنا أي في القضاة
~~بما يتصور~~ بما تقتضيه النفس قالوا الاستحسان الإكراه بأضرار كل ذي رحم
 محرم الإكراه قوله وقالت المعزلة يمنع أي يمنع في المطلق وفي غيره كما ذكر
 قوله ولم يحجب قضاء المحل أي أنها لا يستعان بالمصلحة الواجب ولا الأضرار
 إلا أن الشارع جعل الطهارة عنهما شرطاً لإدخال الصلوة على دفع القياس للصوم
 على خلافه لثباته مع الحدث الأصغر والأكبر عند الأئمة لا يلزم ثم انفار
 وهو قضاء الصلوة عليهما للمرجح لولاها في كل سنة بخلاف الصلوة للصوم فلا مرجح
 في وجوب قضاءه عليهما إلا أن المصنف لا يستوعب سببهم والنفاصل من لا نقل
 السكينة عن أكثر الفقهاء نعم الحقن الإلهية والسبب هو شهوة شهوة لا القضاء
 استدراك لما فات وقيل لا يجب واختاره من العلماء لأنهما لا يتنافيان شرط
 والسببين موجبا مطلقاً والقضاء يترتب على سبب الواجب كما في النائم
 إلا إذا مر منه فلا يكون واجباً قوله العبد للتعريف أو اعلم أن للمنفرد
 في ثبوت ذلك الرقبة في كماله للمولى الطرفين أحدهما أن تصرفه بغيره ثبوت

اليد ملك الرقبة لمولاه ابتداء وثانيهما ان تصرف بغير ثبوت عليه ثم
 يستحق المولي ملك الرقبة خلافاً عن العبد بعد ما يملك الرقبة فصار كالأمر
 به اقول له بحقوقه تعالى بخلاف الحج ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انما
 يصح ثم عتق فعليه حقه اضرى وبخلاف ايهما وطالب القتل الا بالاذن
 مولاه قوله اختلف لما في حاصله ان للزوم انما هو عند ممره انقضاء ما في
 واما عند وجوده فلا قوله ويجوز تعدد ابي لا تسلم ان ملك
 التصرف لا ينفذ الا من ملك الرقبة لمولاه تعدد الاسباب
 قوله كان له آه به عند علمائنا الثلثة لو وجد فكيف يجوز من التصرف بالهبة
 فلعن التقدير بغيره وقال زفر دالت فغير تحقيق باذن فبدلان تصرفه
 لا كان بطريق النيات به عند ما كالكبار صا ومقتصر على اذن فبدل فيه
 قوله الموت عدم الحياة عما اختلف بهما وجعله بالسبب شي وانما تعلق
 الخلق به لانه عدم طار قوله الحديث جابر ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يصلي على رجل مات وعليه دين فأتى بميت فقال عليه دين قالوا نعم وبنار
 قال صلوا على صاحبكم فقال فتناوذة الانصار بما على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والنسائي كذا في التفسير قوله تعالى

بجمل العدة قال بن العام وبوطاذ لا يصح الكفاية للجهول انتهى وفي التفسير وموسى
 باني لفظ جابر للحاكم وقال الشيخ الاستاذ فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول بي عليك وفي مالك المست منها برى فقال نعم فصل عليه قول طاهر
 كما نفي العدة بيا في الكفاية اليه عدم براد الكفول عند في الكفاية فتأمل قوله
 وان يكون اقرا انما اجاب في مبسوط وغيره بذلك قوله وفيه ما فيه
 استاده الى ما في رواية صحيح ابن حبان فقال ابو فتادة ما استكمل فاتي
 بالوفاء فصل عليه صلى الله عليه وسلم وكان عليه ثمانية عشر درهما ودرهم
 ودرهما وفي كونه منافيا للوعد كما في التفسير ونظر لواء الباطنة في وفاء الوعد كما في التفسير
 قوله للفوس جميع اللغة قوله ونظر علم البار يرا علم ان كلام المحققين في علم البار
 تعالى في تمام المطابقة والتضمن يقتضي تجوز تحليل الصورة الواحدة الى حقائق مختلفة مع
 ان البدية يابى عن ذلك كعب لا اذن من الحال عطا ان تيد المتباينات فتأمل
 قوله فانها واقعة فيه استاده اليه شريف ما في شرح المختصر من العتيق انه قد نزع الدلالة
 دانه ان شرط فيها انه كما تها جميع اللفظ مع العلم بالوضع فتم المعترض لا بل كفي العلم في المطابقة
 انتهى وذلك لانه اذا علم ونوعها فالقصور في الاصطلاح نعم لو قيل انهم غير قوله الدلالة
 المعينة في المنطق لم يبعد قوله واعتبار التفسير اعلم انه حبيب عن الايراد عليهم

صح

الكف بـ

التحقيق

بان حجاز

ان المجاز لا بد له من قرينة وفيهم المعز مع القرينة موجب لفهم المعنى المجازي فيكون
 بينهما لزوم ذهني وروعي بعض العقلاء وبان الدال الكائن للفظ من تعارفة
 القرينة كانه المشروط ما دام الوصف فيه وان فهم الحد لول الالتماس ليس
 لازما في زمان القرينة وان اريد بشرط القرينة كانه المشروط بشرط الوصف
 يلزم ان يكون الملزوم بموجب اللفظ والقرينة ولو جعل الملزوم اللفظ المقترن
 بالقرينة بشرط افتترانه بها كان الاضافه معلنة في الملزوم الذي هو الدال بل هو
 معنوي فلم يكن الدال لفظا فرد ذلك الرد بقوله واعتبار القرينة في ملزومته
 اللفظية فقلنا قل قوله بعض الاعلام اي العلامة الدالة قوله النسخ لفظيا
 يعني من قال انها موضوع للمعاني الذيلية والصور اذ بها التهيئة معلومة او كثيرة
 ما يطلق عليها الصور لان العلم والمعلوم متحدان بالذات قوله والافعال
 فيه رد علي ابن صاحب حيث قال بما هو رد علي شارح النسخ حيث قال لا تارة
 اولى لانه اول على القدره وذلك لان كونه ان خلاف اللفظ فقلنا قل قوله
 وما ارسلناه يمكن ان يجاب بان معنى الآية ما ارسلنا رسولا الا بما
 ينطق اسما وقومهم يقتضيه فتدبر قوله ولا اي قبل ارساله او قيل ان
 يكون له قوم قوله بالتوزيع اي القدر الذي يحتل اليه في التعريف توقيع غير

هو المجموع من اللفظ والقرينة
 وهو قد يكون امر اعتقدي لا يكون
 امر لفظي وان كان

ص
 واخذت

يميل الامرين او بالاصطلاح على اختلاف الفعل عنه قوله بالنسبة الى
 اعلم ان معنى مقتضى الذات على نحو واحد ما يكون لازما ضروريا كالزوجة
 للاربع و هي لا تختلف مع الذات والثاني ما يكون بحيث لو غلبت
 الذات وطبعا كعاشت عليه كالبرودة للحر والحرارة للبرودة وبذلك يوزان
 تختلف مع الذات لعموم عارض لكن لا تختلف فان اما مثلا لا يقتضي
 للبرودة البرودة والحرارة معا ومنع ذلك كما رتبة اذا عرفت هذا فالمراد
 عليهم بان الدلالة لو كانت ذاتية لزم لم تختلف فيما وضع لفظ وال على نفسه
 من دفع الجوز ان يكون من القسم الثالث نعم يمكن ان يتم لو كانت الدلالة
 بالنسبة الذاتية لما كان في اللغات لفظ وال على العدين والا لزم
 الاختلاف وقد وقع كالقرء المحون وان لهم لقول المراد من الذاتي ضد
 الوضع فيتميل المناسبات اما صلي بالعارض مفارقة وان الاشارة الى
 الوضع الكبير ونحو لا يتغير مطلقا ولا خلت مدة مديدة صارا سوادا مثلا قوله
 قياسا اه لا يتم هذا قياس في اللغة فيكون اثبات الشيء قياسا لا نقول
 هذا قياس في ثبوت القياس في اللغة نعم يتبين على من اعترف بالقياس
 في غير اشياء كذا قال السيد قدس سره قوله لان المعنى يحدث او يعنى

نقله

ان بين المعاني علاقات عقلية كالعلة والمعلولة وغيرها والكائنات نظراً
 الى مصالح العباد فصبح انتقار عليه مثيرة لمجالات اللفظ والمعنى فانه لا علاقة
 بينهما الا بعد جعل والا لزم الدلالة بالطبع فوجود المعنى المشترك لا يصح اشتراك
 اللفظ اقول والى الجواب بان الشرع ثابته سمي لا بدليل عقلي كانه التخيير
 اذ بان الثبوت للشرع لا الجارية ولا اجتماع هناك كانه مشترك فلا يفي
 العليل لان السمي اذا كان معقولا يصح تعديته الى غير متبقي المنطوق وغيره
 ولان اللفظ الاجراء على الاعتبار لا الاعتبار بالاجراء على ان الثبوت للشرع
 ليس مشتملاً في الاجراء مما ينقض تدبير قوله واضرب بالعلك والحب
 من التفتنا زاني انه لا يتفطن بالفرق بين المضارع الغائب وغيره مع انه
 مصرح في كلام ابن سينا بانه لا يدل على النسبة الا بعد ذكره ولفاعل محلات
 صيغة المتكلم والمخاطب كما تحقن في موضع ولهذا اخذنا صيغة المتكلم ومدلولها
 نسبة على احد بجانب الخط فيحكم ان الحكم في الغائب عند الحكماء لكنه كذلك انه
 غلط نعم الفرق بين ضرب وضربت وكذا بين تضرب وضربتا مشكل
 الاتحكا لان في الثاني اسنادا ومجالات الاول فانه وقع ما في التخيير من
 التمسك باجماع اهل اللغة على الفرق وذلك لان حكمهم لا يكون حجة لازمة

على غيرهم قوله نحو ضارب تصحيرهم. والجواب منع دلالة ضمير بل الدال المحموم
منه في بانه مشترك بين ضارب وضرب وقد نفقوا على ان الدال على
الزمان فيه هو لثبته قوله اولاً يستقل وقول صاحب القاموس محرف
عنه النفا. ما جاء بمعنى ليس بمعنى اسم وفعل وما رواه من الحدود فاسد لا يفي
ما فيه على ان ما ذكره تعريف للشيء بالاسم في الجلاء والنفا تدبر قوله
بل يكون انه فيه استارة الى ان لا فرق بين المعنى الاسمي والفرد في الكيفية
والخبرية على ما يوجه كلام البعض لانعدام الاول في هذا ابتداء وانعدام الثاني
في قولك سيرة سيرة من السوق بل مناط الفرق بينهما هو الملاحظة فلا فاع
بينهما بحسب الذات بل لا اعتبار فان لو خط بداية والقضية ليس للملك
عليه وبه وان لو خط تبعاً لغيره بان يكون وسيلة لعرف حاله فلا يصلح للملك
في هذا الملاحظة والقول بان الثابت بينهما بحسب الذات وهم قوله فيلزم تخلف
التعريف وقد يجاب بان دلالة اللفظ على الذات عند عدم ذكر الفا على دلالة
من على الابتداء عند عدم ذكر المتعلق فانها ليست كونها موصوفة بل كون
الابتداء محض من مفهومها عند التركيب وضعاً في حق الذين منها الى مطلق
الابتداء لعدم قرينة التحصيل عند الافراد وبان دلالة ضرب على الضرب كدلالة

السم

السوم على معنى السمع فان الذين يتقاربها يتصل من اللفظ الى المعنى الى معناه
 فتتصل في لفظ ضرب منه الى لفظ الضرب فيفهم منه معناه اقول لا ينبغي
 عليك ان العقل النسبة فرع العقل التنكيين وتعينها بتعينها فلا بد ان
 يكون العقل النسبة مسبوقا بعقل الحدث والفاعل والقول بان العقل الله
 لان المتعين بالنسبة هو المعقول وقد ظنتم انه غير مفهوم منه فتدبر قوله قد يكون
 خاصا للموضوع اه اعلم ان المعنى في خصوص الوضع كون الملوذ شيئا واحدا
 ١ وفي موهمة ملاحظة الاشياء وكذلك في جانب الموضوع له ولهذا
 جعل رطل من الوضع خاصا لموضوع له خاص فان الملوذ عند الوضع شيء
 واحد وقد وضع لذلك وان كان كليا ولهذا قلنا ان الوضع خاص للعالم
 لم يوجد فان الواحد من حيث هو واحد لا يكون مرادة لكثر فتأمل انما
 مساوفا وفيهم من كلام شراح مختصر ان مثل رطل الموضوع له فيه عام لكن
 ما ذكرنا اضبط يمكن حل كلامه على ان مراده من العام الكلي قوله كوضع اسماء
 الاشارة قبل الموضوع له في الموصول كلى بخلاف اسم الاشارة
 والغير لان القرينة فعلية تفيد خبرية ومبناها علمية وتفيد الحكم بالعلمي لا
 يفيد الخبرية وهو فاسد لان هذه الدلالة باوضع لا بحسب التركيب

ليس معنى ولا لفظ بكنية الوجود
 كلف لا يذم ان يكون
 للفعل دلالة على حدوث

فيها عقلية ٦

والانضمام كما يقع في علامه بذكر دلالة على غلام شخص مع تعدد غلامه وصحة
لا عقلية قوله ان وافق اصلا له واعلم انه لم يذكر الموافقة في المعنى بل لا يعلم
ان لا اشتقاق الا بعد اتحاد الوضع او المحرر بالموافقة الموافقة في المعنى وبينه
البراء في خبره للملازمة قيل على موافقة للفظ اللفظ او المحرر والاصالة في الوضع
ومعلوم ان عند تعدد الوضع لا اصالة ولا فرعية قوله كما سمعنا على ولا
يرد فاصل فانه لا يطلق عليه تعالى لان الخبر غير عذر لا توقيت والا هو سبحانه
ووفيل عظيم والكلام في المعرفة فتدبر قوله والفرق اه يعني ان معنى الاصل
في الاول خبر لم يسمي فاعل في مفهومه واللام مع الاطلاق بعد وال ذلك
المعنى وفي الثاني ليس داخل في المعنى بل شرط الصحة تسمية وترجيها لها
ولذا قد يراد بالمعنى بمعنى الاطلاق صحبا وقد تفرق بان الذات في الاول
مبهم وفي الثاني معين فتأمل قوله فواجبة للذات في شرح المواقتات تأثيرها
في صفه الكان لحدته واعتبار لزوم اليه في صفاته وحدتها والكان ايجابا
لزوم كونه موجبا بالذات ولا يكون الايجابا نقصانا فبازان يتصرف به
بالقبول الى بعض معنوياته ودعوى ان ايجاب البعض كمال ايجاب غيره
نقصان شكل قول يمكن ان يتم ان الايجاب يوجب الاضطرار وهو سبب

الخبر ونحوه

العجز وبقصان اتفاقا فلا يلزم إيجاب الالفة الضرورية وهي في
 صفات الذات فقط استكمالها وفيه ما فيه قوله كالفاراب
 انحر من نحو ضرب ويفرب قوله ابن سينا وابتاعه ان للشيخ
 الرئيس كتاب الحادي في اللغة في عشرة اسفار كبار قوله ابنين بالفعل
 اعلم انهم قالوا ان الفارابي اعتبر صدق العنوان على الذات بالامكان
 والشيخ الرئيس لها وصده مخالفا للعرف واللغة اعتبر صدق بالفعل
 فلهذا تفرق بينهما بان ما اعتبره الشيخ على وفق العرف واللغة قوله التعاد
 عرفا فاذل التعاد على ان يعنى بمعنى شرط من الاطلاق بعينه الاطلاق
 الجوامد فلا يتم هذا بعد انقلابه بوار وهذا يندفع ما يستدل به من قبل
 الباقي انه لم يكن حقيقة فيما انشئ بلزيم تقيده بزمان محال ومعلوم عدم
 دلالة عليها فان معناه على ما فسره ائمة اللغة ليس بالحدث والذات
 المبهمة والنسبة اليها فنامل قوله ويمنع لغواء استارده اليه راجعه
 اليه ما استدل عليه من انه يصح النفي في الحال فيصح النفي مطلقا لان صدق
 الخاص مستلزم صدق العام وذلك لان الاستلزام عقلا سلم
 لكنه لا ينفذ واما الاستلزام فغيره بالكون مستلزم النفي لاطلاق فيها فمهم

الاتري الصديق زيد معدوم النظر ولا يلزم من صدق قوله ان زيد معدوم
 بل التقييد في العرف قوله و بان البسم لا يبيض اه هذا الاستدلال من
 مزايا ان قوله ان الاعداء في الحال مني هذا الاستدلال على ان البسم
 الذي هو الاصل لا يطلق حين العدم عن المحل وعلى انه يجب ان يكون محفوظا
 في المشتقات كما في تصرفات الجواهر ولا يخفى على الفطن ان المشتق
 وهو المهيبة المطلقة التي يتعين بالتصارييف فهي في حد ذاتها ليست
 محققة بزبان ولا مكان بل مطلقة عن الوجود والعدم اليه الاتري انه
 يطلب في الامر وجوده وفي المنه عدمها اذا عرفت هذا فاعلم ان الشرع
 يهنا في ان هذه الصيغة ما اقتضاه بل يصح اطلاقها مع عدم المصدر مثل
 المضارع ام لا ومن ههنا ان اطلاق المشتق منه على المصدر والعطف
 الماضي لا يخلو عن تمام لانها بشرط شئ فنأمل قوله والمحل فيه رفع
 للزعم بمقتضى الفصل ان الدليل تام فغير مقدمة اخرى وهي ان الاصل مقبض لم
 يتحقق معارض قوله منه كالايجاع على مجازته الاستعمال ذلك لان اللازم
 كون الحقيقة حقيقة ولا يلزم منه كون المطلق كذلك وانما الكلام فيه تقدير قوله
 وقد يجاب بتخصيص الدعوى بالتحديد بالتحصيل شاع النسخ قال بعض الفضلاء فيه

هذا التخصيص

هذا التحصيل لم يكن مذكوراً في تيسر الدعي قول الاول ان يقال في الرد اذا جاز
 الاطلاق حقيقة بعد الاندغام في المبادير الثابتة في المتلازمة او في ان قال
 قوله فيجوز بناء على ان قيل اسم المفعول مشكك من المصدر المجهول وهو الكهان
 صفة اعتبارية ليس الاستتاف مذكوراً في الخلق والمخالق فلا يصح استثناء
 من الغاية قلت سب لكن اضر بهم المفعول الذي لم يسم فاعله عن تعريف
 الفاعل ليقيد على جهة قيامه به بدل على انهم ما اقتضوا الاستتاف اسم المفعول
 منه والافعال همض وبتية قائمة بالمفعول كالضاربة بالفاعل ولم يصح قولهم
 في تعريف الفاعل والمفعول ان نسبة الفعل الى الفاعل على طريق القيام
 والى المفعول على طريق الوقوع تدبر قوله لعدم قولهم ان قلت لا خلاف
 وان قالوا بالكلام النفس فيهم لا بنفون الكلام اللفظي فما وجه التقى لهم في
 الاطلاق المتكلم بالكلام اللفظي عليهم قلت هذا الاطلاق مجاز فصح لان
 الالفاظ ليست كلاماً حقيقة بل مجازاً دلالة على ما هو كلام حقيقة بل هي كلام
 المعنوية فانهم ادعوا الحقيقة قوله غير محل النزاع اجاب ابن الحاجب بان
 محل النزاع فعل قائم بالغير وبذلك ليس كذلك بل هو عبارة عن قائم بنفسه
 وبعضه قائم بذلك البعض المجهول بعد قائم بنفسه ولا يخفى انه يحكم بعد ذلك

مشتق من الفعل لا من الجاه على ان الخالق ليس يجب ان يكون باعتبار
 جميع مخلوقات بل يصح باعتبار الافعال والصفات القائمة بالغير ايضا
 قوله ان قدم العالم قول يمكن ان يعارض بان الخلق ان قدم قدم
 العالم لان الخلق المخلوق وان حدث احتياجا الى خلق اخر وتسلسل تدبر
 قوله ان للقدرة اه وقول المصنف رحم الله تعالى عليه ان الله خلق قبل
 ان يخلق معناه قدرة الخلق لا الخلق بالفعل والا لزم من قدم العالم ولادائه
 فيه على ما ذهب اليه المناخرون من الخنيفة ان صفته التكوين قد مره فخره
 للقدرة والارادة بل هو قول نحدث من فهمه فصوره على ما ترى كذا في
 التحرير ونشره قوله وفيه انه انما يكون اه ولا يبعد ان يكون له بعد خلقه
 الطير من ولو تفصيلا منقبة فقال قوله وبعض المحققين بالعلامة الدوالي
 قوله وهو الاشكالية ان الصفات المشتقة من حقها في نفسها
 ان يكون محمولات وجودات الباطنية اي بطرية لا تقضي الارباط والالتحاق
 مع وجود الموضوع وح لا حاجة الى هذا الذات بمهتمة في مفهومها فان مفهوم
 له السواد مثلا كما تجد مع الذات على تقدير احد الذات بتدريج الموضوع
 بدون توسطها نعم اذ لم يكن خصوص الموضوع في اليمين والاحتياج لا تغير معناها غير

مفهومها

القام بمفها لوظف الذات بمنتهى صلا لهذا العرض اما انها معتبر في مفهومها
 فلا ومخالفة لمعهود ونسوح الحق لا باس بفتة بر قوله وريما يمنع هذا المنع
 كان يتخلل في صدره منته قد يم ثم تأتي في الاطول للفاضل عصا لم تكن
 معا اي لا ترمح لاحدها على اضر بالاولية حتى يكون متوقلا او متعللا ولا بالتبنا
 حتى يكون حقيقة او مجازا واما المتواطى فلا يكون للمعين حقيقة قوله وعن اللام
 الرازي قوله من حروف متناهية فيه اشارة الى ان الباطن من اللفظ
 لا ريب في كونها متناهية لانها حروف متناهية وانما الاستثناء
 في المركبة فان ثبت تناسلها بالتركيب منها فلا بد كما قيل ان الادنى
 ان لفظ كونها اما حروف او مركبة منها لان اول مثل مثيرة الاستفهام
 قوله وجه اندفع اي ما ذكر في الجواب وكان الاول ولقد عني على جواب
 الجواب قوله بين المماثلة اي من حيث كونها متماثلة قوله دون المتخالفة
 اي من حيث انها متخالفة يعني ان الهندية في اسم الاشارة انما تعتبر من
 حيث ان المتناهي ليس هو متناهي بالصبر والانس والعرض
 في هذا المعنى سواء وكذلك في الموصول انما يلاحظ خصوصية من حيث مفهومها
 وبالطبع فالمتضمن له الخاص في الوضع العام له انما يكون مخصوص من حيث

فقد ذلك المفهوم العام لا يثبت في كل كلي هو نوع بالنسبة الى
 حقيقة فالافراد المنسوبة تحت ذلك العام متماثلة من تارة فثبت
 بهذا المعنى وليس المراد بالتماثل الاتحاد في الحقيقة النوعية المتحصل حتى يرد
 ما يرد فقد بر قوله فيجوز ان المركب اه اسند المنع باسماء الاعداد
 لعدم تماثلها مع تركيبها من اثني عشر اسما غير الواحد الى العشرة والحادية
 والاثنتي والباقى تركيب مثل احد عشر لمعط مثل احد وعشرة
 او مائة او جمع مثل ايتان والوقت او شبه جمع مثل عشرة والى غير
 فتدبر قوله لمحال غير متناهية قول مكن الجواب بان اذا حمل عدم تناسي
 المعاني على اللاتناهى لا يتحقق فاللازم عدم انتهائهما بالاشتراك وقوة
 الى حد وطلبان ذلك ثم فنأمل قوله متواطيا او بالعلم المتشكك قوله
 ان الوجوب بالغير اى يختار انه في نفسه مكن لذاته ولا يلزم من إمكانه
 إمكان الوجود الخاص في الواجب واما المفهوم العام فيجوز ان يكون عقلا
 عرضيا عاما لا فيجب هذا بذلك ولا يمكن ذلك بهذا تدبر قوله كما ان الوجوب
 دفع لما عسى ان يقع مراد المستدل بالوجوب بالنظر الى ذات
 الموصوف وبالامكان الامكان بالنظر الى نظائرها لا يمتنعان ووجه

شبهة

الذرة

الدفع انه لا يمنع بالنظر الى الموصوفين وانما يستحيل بالنظر الى شئ واحد
 قوله ومن هنا علم اي بما قلنا ان حاصل الجواب الاول السقف بما لا توجه
 هذا لانه مشترك اعلم ان ابن الحارث يقتصر على الجواب الاول
 الاول فاورد عليه بعض الفضلاء بان للمبتدل ان يقول اه والفاعل
 مرزا جان قوله لو وضعت اه قبل منقوض بالمجاز اقول الوضع نفسه
 هناك لكنهم اذ لا مراحم في النظر الواقع والمالغ خارج بخلاف المشترك
 فانهم قوله او متواط كما قيل في القران للجميع لانه من قرأت اها في المواضع
 اي جميعه فيه والدم يحتج في زمن الطهر في الحب وفي زمان الحيض في
 الرحم ولا يخفى بعده قوله قبل وفي الحديث يعني ان الاشبه بالنزاع
 في القران فقط وبعضهم قال النزاع في الحديث اليه قوله يعني عنده
 وضع لما في شرح الشرح ان البيان انما يقع بالمجموع فتأمل قوله الابهام
 ثم التفسير وذكر استجوابه منها باختبار الشئ الاول وثمته باختبار الشئ
 الثاني قوله بل العموم اعلم ان المشترك اقوالا خمسة اطلاقا على كل
 واحد من المعنيين معا وبمحل النزاع في المشهور والطلاق على كل واحد منهما
 بدلا ولا نزاع فيه وفي كونه مجازا والطلاق على المجموع من حيث هو ولا نزاع

وانه يكون حقيقة واطلاقا
 باللفظ او في مجموعهما
 ولا نزاع فيه

في استثناء ذلك حقيقة وفي حواره مجازا لهذا اربعة احتمال وسبب احتمال
 اخر اختياره صاحب المفتاح وادعى انه حقيقة فريد وبيان لفظه وبراواها
 معينا من غير تعين هذا قوله يلزم توجه الدية مثلا اذا قيل العين موجودة واربعة
 بالشمس والذهب فيلزم ان لا يصدق بهما تين القنيتين اعني الشمس موجودة
 والذهب موجود في ان واحد ولا ترجح لاحدهما في الارادة فان الوضع
 لكل واحد على السواء والتقديرين بهما فرض توجه الدية اليهما تفصيلا وذلك
 في ان الواحد مع بالضرورة ومن ثم لم يكن حقيقة خبر العقل ضروري كما تحقق في
 موضع قوله المتبادر ارادة ومن هنا قال الثاني للاستشراك انه محل الفهم
 وقال الثاني لوقوعه في القرآن ان غير المسلمين غير مضية ومنه الاستشراك في
 التحريم بلا قرينة ظاهرة وقالوا في عدم فائدة النقل اليقين انه موقوف
 على عدم الاستشراك وبالطبع لا يخبر على المعنى انه كالمجموع عليه هذا قوله ومن ثم
 اقول في لقوته ان يكون اللفظ حقيقة لا بد له من امور كون المعنى موهوما له
 استعمال فيه من حيث انه ملود وكونه تاما مستعمل فيه فحق اللفظ المستشرك
 بين الكل والجزء اذا استعمل في الكل بالنسبة للجزء فانه معنى موهوم لللفظ
 مستعمل فيه لكن ذلك غير ليس تاما مستعمل فيه ومن ثم كان استعمال المستشرك

في

في مجموع المعين من حيث هو مجموع مجازا اجماعا لا في قول لو كان للشيء
 عموم كان معنيان تمام المراد فعل واحد لبعض المراد فهو بعض المستعمل فيه
 فلا يكون تمام المستعمل فيه فتأمل قوله من في السموات من
 الارض الشمس والقمر والنجوم والحيال والاشجار والدواب وكثير من
 الناس قوله فلا يراه هذا لا يراه من النفاذ الى وجه الدرع ان المراد
 غايته الخفية سوار كان بالاطمح او بالاختيار وذلك انما يتحقق في الآلة
 بوضع البهجة وهو غير موجود في جميع الناس تدبر قوله وابل التفسير
 قيل التقدير خلاف الاصل اقول مع شبهة وجوازه انفا لا لا يقيم
 على اصناف قاعدة عبرية بمثال او مثالين ثم اقول الخامس لنا ان يستدل
 على عدم العموم فيها بانه لو كان لم يصح العطفت لان عطفت انما تشر
 في ما يتعلق بمعنى تعلق بالمعطوف عليه فيجب انما والمعطوف عليه التام
 ان قولكم ليس الاقول من قال ليس ليعتدل زيد وعمرو ويكره لقول ان
 الاولين فاعلام للفعل الثاني ولا تعلق لهما بالفعل الاول ومع ذلك
 نقول ان بكرة معطوف على زيد وفاعل للفعل الاول ولا تعلق له بالفعل
 الثاني ولا يتك على بالعبارة في عدم صحة البناء الاستناد الى فيمضي

في يعلون يقتضي الاشتراك في المعنى والالتصاف مثل قول الفاعل السبع
 يقولون ولقول ان الفيمر ينفرد للفعل الاول مندرج في صير جميع للفعل الثاني
 ولا يخفى عدم صحته قوله خبر الاول اي في الآية الثانية وفي الاول يفسرون
 الفعل قوله فيما وضع له ان قيل من جزم بين المعنى الحقيقي والمجازي وقال انه
 مجازي في الجموع لصدق عليها مستعمل فيما وضع له من حيث انه موضوع
 له قلنا انفراد ان يكون موضوع له عام المستعمل فيه فخرج كما يخرج المشترك
 المستعمل في مجموع منكم مجازا بقوله افتقار الواضع الى الذي يشبهه الصانع
 قوله لا افتقار المتجاوز وما في شرحه من افتقار سلم الافتقار الى النظر في العلامة
 فلما طلع على الحكمة فخرج عن محل النظر لانه افتقار التجوز في تجوز كما لا يخفى على
 لا يقع في تأويله قبل لا حاجته في الجواب الى تسليم كون العلاقة
 مستقلة في الافتقار بل يجوز ان يكون مقتضى مركبا منها ومن غيرها يكون
 ذلك على غير النفل قول لا يخفى عليك ان التبراع انه بل كفي العلاقة وقد
 ام لا بد منها من النفل فعلى عدم التوقف على الثالث اتفاق ولما قال
 المستدل بل استقلال العلاقة فتدبر قوله لو لم يدل عقلا ذلك ان قول
 ان دلالة العقاب كفي للمفهوم والقرينة للمردية لكن لا بد من ذلك من صحة

معنوية

التمثيل

التكميل وهي انما يعلم بصحة الاستعمال من ابل اللسان ولو بوجه كلي
 ولهذا قالوا ان اسماعيل بن ميثاق وان اختلفت في اشتراطه لكن
 بسبب جماع انواعها اتفقا على قيل على بناء استارة الى ضعفه لوازان
 يكون بالفعل كما استر اليه فيما بقوله انما يلزم لو لم يدل عقلا قوله
 صدق النقره اي صحة في نفس الامر ليدفع ما استر بانسان لصحة
 قوله ويستعمله قيل لا يذهب عليك ان هذا الاشكال لا يرد على
 عكسها انما اذا العلاقة لا يجب فيها الا لكسب باللازم فيها
 الاطراف بناء على ان العلاقة خاصة بشئ وانما لا يجب شمولها
 لجميع افراد ما هي خاصة لكن بحسب عدم شمولها لغير تلك الافراد
 اقول لا يذهب عليك ان هذا الاشكال وارو على عكسها انما
 انهم فانهم لما قالوا ان عدم تلك العلامة علامة لعدمها معنى
 العنيفة علم ان هذا خاصة بحسب شمولها لجميع افراد ما هي خاصة له وان لم
 يلزم مطلقا فخال قوله ثم اعترض بان سلب العلم ان ورود هذا لا يقتضي
 على دليل الحقيقة بل هو ان الجواب لعدم صحة سلب البعض على اللازم
 بالنسبة الى الجواب الاله لا يصح وانا اقول يمكن اجابته بان عدم

صفة سلب البعض كات وفعلا لا مال والحاصل انه فيما اذا لم يعلم للفظ معنى مخفي
 يمكن الادعاء في استعماله في معنى متغيره ويستدل عليه بعدم صحة السلب
 فانه لو صح لزعم ان يكون مبهلا فغال قوله وما قبله الفاعل مرزا جان ^{الظاهر}
 والتفتنا زاني قوله فافهم استادة الى ان الكلام في الاثبات لا في
 الثبوت وانه اذا قصد تخصيصه بالنظر بالمفروض ما اذا لم يعلم لوجه اخر لا بدالة
 ولا علاقة اخر معلوم انه انما يتصور النظرية فيما احتمل الامر ان عند العقل ذلك
 انما يكون في اللفظ ^{المتخصص} لا في المعنى فانه منع لبعض المفصلات ^{المتو} قف
 مستد يانه يجوز ان يحصل العلم بان هذا ليس ^{بما} من المعاني الحقيقية
 ولا يحصل العلم بكونه معتر مجاز باللفظ بناء على عدم العلم بالعلاقة المتعبرة في المجاز
 ولذا منع التفتنا زاني مستد يانه لصح العلم بان ^{الان} ليس ^{بما}
 من المعاني الحقيقية ^{اللاس} وان لم يعلم استعماله فيه فضلا عن ان يكون مجازا
 سبار وجه الدفع لا يخفى على الفطن قوله بل تبيانا وراه استادة الى اختلاف المذهب
 فذهب بعضهم الى ان من علامات مجاز ان لا تباد نفسه ^{فهم} سبب بعضهم الى
 ان علامته ان تباد غيره كذا في العكس للخصيصة ^{والمختار} الثاني قوله وادور
 المشك العلم ان لا يراو بالمشترك قد تفرجا اذا استعماله احد معني

انفصل

الحقيقين وقد تقرر مجاز الاستعمال في معناه المجاز وعبارة السؤال والجواب
 يمكن تطبيقها على التقديرين فتدبر قوله حيث لم يتبادر له احد اوجه شبه
 الى ان المعية في العلاقة التبادلية حيث انه مراد لا مجرد الظهور بالبال
 فلا يلزم كون اللفظ الموضوع للمعنى المركب فيه ان يكون مجازا في المركب
 لتبادله في غيره الذي هو غير اللفظ وان لم يتبادر من حيث انه مراد
 وفيه ما سيجي في اول فصل الامر قوله يكفي التبادر واما القدر المشترك
 فليس متبادرا اصلا قوله فعدم الاطراد لعدم الوضع فبدلالة
 الى ان تغير اللفظ لا يتوقف على وهو انما يقتضي في الوضع كما زعم
 بعض المتصلين فادور ان يقتضيه باطل ضرورة ان في المجاز المعطوف مقتضيا
 وليس بوضع وذلك لان تقدير مقتضى الاطراد كالوضع في الحقيقة
 والعلاقة في المجاز لا يفرض عدم المسبب انما يعلم لعدم جميع اسبابه
 فغير العلم بعدم الاطراد لا بد من العلم بعدم الوضع ايضا على ان مقتضى
 اما الوضع او العلاقة بالاسقفاء ولما اختلف مقتضى من العلاقة في
 صورة عدم الاطراد مع عدم كمال علمه ليس مقتضيه ما فيه قوله
 لان توقف العلم حاصل الجواب ان عدم الاطراد فلتاثير

يكون باعادة فنيته كالاستنفاذ والناقص قد فطم انه لم قال العلامة بازا
 يكون اختلاف الصحيح بسبب اختلاف المسمي كالعباد في جميع العود ^{الخشيت}
 والاعود في جميع العود اللهم بل الاول هو الاختلاف وفعالمه وزيادة
 الاشتراك اقول لا يخفى عليك انه بعد تسليم ان المجاز مطلقا او لي
 من الاشتراك غير متوجه بخلاف ما ذكرته في فصل الامر لزوم خلوة
 عن معنى وضعي كما استغف عليه قوله وسيله ما يرد عليه في بحث
 الامر فافهم استاذة الى الجواب بان المراد التزام التقييد في مورد
 مخصوص بعد ان علم صحة اطلاقه في الموارد والاضر وليس كذلك لازم
 للاضافة قوله ففعل القابل للنفسا زاتي قوله حصول المصاحبة رد بانهم لم
 يعدوا من العلاقة على ان حصولها بعد الاستعمال والعلاقة بحصولها قبل
 اقول المصاحبة مجاوزة والتصال كالتقارب في خبرين متقاربين وانك
 انها معتبرة عندهم والمتقدم تصور تحقق المصاحبة كما في العاقبة على انه يمكن ان
 يبرأ الذكربضم لذل فعود الى المجاوزة في الخيال هذا قوله وتصل القابل لفرطها
 قوله بل تشبيهه فلهذا استاذة الى الانكار عن المجاوزة وذلك لان
 مطلق المصاحبة في التصور في المثال كماله بل ما اللازم في القابل الذين قروا

المجاورة في الخيال المحرر عند علم قبحه فوجوده في جميع صورته كما تم
 بعد ذكر الحقيقة فاقبل ما نقول في قوله تعالى اقاموا الصلاة واصيب
 بانه من امساك التقدير كما في قوله تعالى يصنعكم قال قلت فما ترجيح
 للمساك كل منهما على الاستعارة المتعارفة وما الفرق بينهما قلت
 لا بد في المساك من ثبوت اعتبار الاصل وتوابعه بحسب سوق الكلام
 بخلاف الاستعارة والترجيح ان المساك كل بوجوب في المجاورة
 من حسن الاطلاق ليس في الاستعارة كما في الطبع والمكر الى غير ذلك
 وذلك لانخصر على من له ذوق في البلاغة قوله فانه مجازاه قبل مجازان
 يكون الرمن ونحوه من المنقولات العرفية في المعاني الثانية تبادر
 اقول قد علم الملاق بهذه الالفاظ من اهل اللغة في هذه المعاني دون الحقيقة
 اتفاقا فيجب ان يكون مجازا دفعا للاستعارة على ان التبادر
 الآن مسلم في الابتداء محتمل والمجاز ادبي من النقل تدبر قوله ولا حيفه
 لانه لم يستعمل في غيره تعالى قوله ورمن اليمامة اي قوله لم يسلم الكذاب
 رمن اليمامة مردود من قبل اهل اللسان قوله وما قبله قابلا من
 الحاجب قوله ففقه كلام لان فقد ان الوضع الشخصي وجودا بالوضع النوعي

قد يكون في المفرد كما قالوا ان كل فاعل لذات من قام به الفعل فيعلم
 منه وضع ضارب وناكروا مع المعانيه فهو صبه الي غير ذلك
 فهذه المفردات فيها وضع نوعي فقط مع انها داخله في التفرع تدبر
 قوله قيل القائل استأنج مختصرا كما هو الظاهر كذا في شرح مختصر قوله فاعل
 اشاره الي انه يمكن ان يلزم ان التاويل ليس مبنيا على ان الفاعل
 يجب ان يكون قادرا او سببا حقيقيا بل على ان هذا الكلام صادر
 عن الموحدة ليس لكاذوب مع ان حقيقة الكلام يقتضي قيام الالفاظ
 بالفاعل الربيع فلا بد من تاويل التاويل في المصدر غير ضروري كما في نطق
 الحال وسائر الاستعارات الغيية وهذا لا ينافي ما اتفق عليه علماء
 البيان اذ التاويل سبيل لاقتضاء الفعل بل لاقتضاء معناه الكلام فغير
 قوله في المختصر فقط اه اعلم ان حاصل الفرق بينه وبين الثالث
 والرابع ان في الثالث استحال الكلام بجميع اضرائه فجاووز
 اضني اثبات الربيع الذي هو موهوم لولم يكن لا يصدق به الا الموهوم لا يصدق
 بذلك بل لان الفعل يعلم ان المقود فيه اثبات الله في الربيع لكن المستطعم
 نقل الالبسناد مما هو له الى سببه مبالغه في تلبس الفاعل الحقيقي كذا قالوا

اقول لا ينبغي عليك ان اغايم لو ثبت عموم الوضع في الاسناد
 بحيث يتناول صورة المبالغة اليه فنأمل قوله تمثيلية عند فهمهم لان
 التمثيل تشبيهية بالهئية وهو مع ان ليس بمقصود منها لم يقل به الامام
 كيف وهو من مجاز النور في المركب والامام لقول ان المجاز عقلي
 لا لغوي كما صرح به في شرحه فتعريفه فانه في ما قبل القائل مرزا جان فليح
 ووجه الدفع الفرق بينهما بالنسبة الى المخاطب فافهم على اننا استعملنا
 بهم لا بغير من موقعة قوله دليلهم فان لزوم الكذب يكون اليك
 متجاوزا لعم مجاز بالزيادة والنقصان اليه قوله وان كان ضعيفا اما ضعف
 القدر في قطاير لان الآية غير مسوقة لذلك على ان قوله تعالى اللاتي كن فيهن
 يابى من ذلك لان التحدير سوا واما ضعف الاستشاق فلان لام
 قرينة بار ولام قرء والقول بمنزلة يلزم ان يكون الباري بهذا الدليل لا في
 وقوعه في حديث قوله المشكاة هكذا ذكر القوم لكن اداس انما من اخبار
 الواهية فما اجابوا نعم نعم جاز في انهم بمشكاة نصيب الميم وسكون السين
 الملهة بمعنى التسمي واما علم بالعلوب قوله والاستدلال نواه
 المستدل ابن الحامب قوله والقول كمالا وكما يصح علم على الكل يصح محلي

كل بعض فكلون الصورة قلنا فلا بد ان اثبات القرابة للمرجع ينافي
 ان يعود الضمير الى الصورة لانها بعض من الكل واللفظ فقط اي بالتقريب
 قوله ولقد علم العنانه ارفع كما في التخيير قد تمتع بعبارة المجازي الذي هو المعنى المجاز
 معنى الشفط ودفع تقديم الفأيدة الشعرية معارض بيزوم ازالة الحكم
 المحقق بالاقوال قوله وفيه ما فيه استارة الى منع التفرع لان الاقرار
 بالمعنى الضيق معدوم بالعرض واما الاقرار بالمعنى المجازي وهو المعنى فلا يفي
 ولا يتوقف على كون اعدام دلالة كالا يخبر فته بر قوله بل لان اما ضرب
 عن التحليل لقوله لا يقتل على المفهوم كما في التخيير قوله واما قولها جواب
 عما استدل به على الخليفة في الحكم فان الحكم باللغو في الصورة المذكورة انما يصح
 بانها اخصية في الحكم لان التركيب صحيح مع ذلك لم يحل مجازا عن الاقرار
 بالمال فعلم ان الاعتناء بالحكم لا الحكم قوله واما اتقانها جواب من قبلها
 عما اورد عليها من القاطع على التجوز في الصورة المذكورة مع عدم امكان
 اخصية في الحكم قوله قلنا ثم علم انه كما ان اللفظ من حيث هو لفظ يكون لا يرفع
 معنى زائد على اصل المعنى كالفاعلية والمفعولية والعموم والخصوص ولا يلزم من التجوز
 حسب المعنى الاول التجوز حسب المعنى الثاني لا تزياد قلت رأيت اسدوا كان

لا يعتنى

موضوعا لمعنى كذا كذا
 احواله العارضة له فموضوع
 التركيب يكون

مجازا عن الرجل السجاء لا يجوز فيه من حيث المفعولية فان باعتبار ما على
 اصل وضعه فانه وقع قوله انه ضروري تدبر قوله قبل القابل المفتا زانه قوله
 الا زيدوا الاستنار دليل العموم قوله وفيه ما فيه لان التشبيه كانه ذكر
 للمعنى فمترين ولا نزارع فيه ولانه يجوز ان يكون لطريق عموم مجازا وقد
 اذ فيه استارة الرفع ما قبل التيقن انه على تقدير جواز الجمع بينهما كان للفظ
 حقيقة ومجازا معا كل منهما بالقياس الى المعنى المجازي ووجه الاتفاق ما انتشر
 المراد بالقياس في الحاشية ان المراد بالاستعمال في المعنى ان يكون تمام شمل
 فيه فقامل قوله قبل التيقن القابل صاحب التلويح قوله والاطريق عموم وقوله
 اي لا يجاب باختيار احدهما ووجه مجاز لطريق عموم المجاز لانه خارج
 عن المنع في قوله فله الصف واللبا للورثة وانما يحمل الجمع على المفرد مجازا
 لا مكان الحقيقة فان في الوقت سعة فيه ما فيه قوله بالاتفاق الاتفاق على
 دخولهم فيها ان لم يكن احد يتعين المجاز ضد عن الالفاء قوله خلافا للسفسف
 اقول الحق انه مبني على ان البناء في العرف من الاضافة ما اختصا بالملك
 والسكنى اذ عم والطاهر الاضطران الاضافة بتقدير اللام وهي لطلق التعلق نحو
 المال زيد ورجل للفارس تدبر قوله بان اليوم ساء وبنه قوله فيهم

مع
 الاله المحسنين اذ يصدق الحقيقة
 بالقياس الى المعنى المجاز
 بالقياس

يومئذ وبره الانية ونحو قولهم من النطق يوم يموت فمن مواقع استنساها
 لغيرهم عموم لفظا وقبل لا امتناع من حمل اليوم على بيان النهار ولعلكم تعلم في غيره
 بالعقل قوله شيبه من ادوا اليمين سواء اراد مع ذلك النذر البصر او لم
 يخطله النذر فانه في ثنتين الصورتين يكون نذرهما عندنا عندما خلا فالإي لو
 فانه عنده في الاول نذر فقط وفي الثاني يمين فقط اما اذا لم يوشى بها
 او نذر النذر ولم يخطله اليمين او نذر النذر وان لا يكون يميننا فصر نذر الصور نذر
 فقط بالاتفاق واما ان يمين وان لا يكون نذر فهو يمين فقط بالاتفاق
 والاتفاق الاخص لان اليمين ارادة تحريم يلزم بخلعة الكفارة وتحريم المباح مطلقا
 اهم من ذلك ومن ثم قد خلقت اليمين عنه قوله قال الشنبلية استشهد
 بما عن ابن عباس دخل ادم الجنة فللمه ما غرقت الشمس حتى خرج وروى
 للام للقسما انما يكون اذا كانت للشعب البني كما صرح النولون وبوط فيمارة
 الشبه بخلوف النذر قال بجاء المسلم العباد على نفسه
 بما عصى فيه ما فيه قوله ولا تغفر ما فيه استاده اليه انه مع بعد مع
 انه يقتضي ان لا يكون نذرا ليعادتها عندما نحو على ان اليوم يجوز نذر
 ان اليوم ينافي الاتفاق على انه لو نذر اليمين وان لا يكون نذرا فهو يمين فقط

وذلك

وذلك لانه اذا قال متلهاى طالق و اراد ان لا يكون طلاقا تشكلا لا راد
 لا غير لها بل يكون طلاقا بقرينة فتأمل قوله الحقيقة متلهاى متلهاى من جملة
 بالعادة والعرف فان المجاز راجع اتفاقا كما بل حقيقة عرفية قوله لا يجرى
 اقول لا ينافي هذا المسألة لا ياتي ان التحصيل بالعرف عليها او قولها صحيح
 عندنا وذلك لا سببا في العلم ان العام بعد التحصيل حقيقة منه جازية غير متبادر
 فعنده يجوز التحصيل بالتعارف لا سيما بالكلية وهي مستعملة فانه في
 ما في الخبر قوله الى المكرع كمن فيهما شراب بغيره خاص او لم يمس قوله وبعضهم
 فرقاه قال به خلاف اذا اختلف على خنطة معينة ما اختلف لا ياكل خنطة
 فواجب كونهما وذكر وجه الفرق ان العادة في المعجزة مشتركة بين تناول بعضها
 وما يحد منها ولا يخفى انه محكم قوله والكان الفاعل في استنارة الى ان علقته
 التعامل لا ينافي استواء التفاهم فتأمل قوله كلاما كل مثال للمتفكر عادة
 فلما يحلها اي فيعمل على المعنى المجازي وهو ما يحل القدر من الطعام قوله كمن الشجرة
 اي لا ياكل من الشجرة فلما يخرج اي فيعمل على ما يخرج من الشجرة من
 صلبها كولات ولو لم يخرج ما كولا فلعننها واكل والنبي وكل بالاضحية
 كثر فعل فاعل لا يدل قوله كمن الذين اي لا ياكل من الذين فاعل لا يفي عمل

على تبيين الحق من الرغيب وغيره قوله لو لو كطلق حاصل ان قبل نعم فلا
 بعد وان قبل لا كما الفرق والفرق باللام لا بالهمزة والناوحي لا في نصيبه
 قوله نقلها الشارع يعني لا نزاع في اصطلاح الشرعية فانه منفي عليه بل في وضع
 الشارع قوله انه لا ثالث يعني لا نزاع الا في انه هل هو موضع الشارع
 على احد الوجهين ام لا وكلامهم بينهما في المختصر والبدع وغيره يدل على ان
 المذهب ثلثة كونها حقايق لغوية وهو مذهب القاضيه وكونها حقايق
 شرعية وهو مذهب المعقله وكونها مجازات لغوية وهو مذهب غيرهم
 ولا خلاف في بعدية هذا المذهب الى القاضيه لكن رد الما بصر عن القاضيه
 قولين ضمن لغوية ومجاز لغوية قوله فانه في ما في التحرير وقد اكد قوله ان
 معنى الاستقراء انما يتبعنا موارد احتمال الشارع فوجدناه مستمر على
 المعنى الثاني قطعا لا بدليل فلا دخل في تلك الشهرة او لو وضع اهل الشرع في
 قوله كما قيل القائل مرزا جان قوله استمر اء علم انك اذا طرقت
 المكتبة الفقه وجدت بصلة الاخرس في الشرح احكاما من الصحة
 والفساد وذلك يدل على ان مملوثة مملوثة شرعا فله فتأمل قوله فنقل السنا
 التوفيق له واعلم ان نقله كما قيل في تواتر اقران قوله ونما من اء علم انه لا مشقة

معهم في مجرّد التسمية لكن ما ادعوا انها منوعات مبدعة بلا مناسبة
 مصححة للنقل والفضل واسمه لولا عليه بان الايمان شرط العبادات
 ففيه كلام لا يخفى قوله عرفا على من الشيخ اليه كبر الاسكات وكان اما
 كسب قوله لو اب ليتم له استحقاق مكان اذا اراد ان يفهم اصحابه هذه المسئلة
 وعاءه وقال له اشتريت بأتني درهم فيقول نعم بالوف ثم يقول بل
 ملكت بأتني درهم فيقول ما ملكتها فخط كذا في التغيير قوله واما الفعل
 اه اعلم ان المجاز في الفعل كما يكون باعتبار مبدع فقد يكون باعتبار الزمان
 وباعتبار النسبة اليه فقد يمكن ان يكون باعتبار جميع الاجزاء اليه قوله
 تبادر امراد اخر بعضهم ان من الصحيح لان الظهور فيه في النص وهو لا يتا في
 اشتراك التبادر فيها فتأمل قوله قيل في اللفاظ قد نقل في النقول
 بعض ثلاثة محققين الشهابية الدين السبكي لوي عنه قدس سره
 واني لا اظنه بعيدا من من شمله والله اعلم بالعلوب قوله في سائل الحدود
 محمد الطرود صروفا فاعلمها وتبسيها قوله في التعليق في عطف المفرد
 على المفرد قوله ما في التحقيق في عطف الجملة على الجملة قوله وقيل للترتيب
 انه القاموس اذا قيل قام زيد وعمر واصل ثلثه معان وكونها

ليس يتبادر ودفع بانه لا فرق
 بين الظاهر والنص الا بعد
 الاصل في منظر بخلافه

للمعينة راجع والترتيب كثير ولكيف فالمراد ان موارد استعمالها للمعينة
 ارجح من بعض الالاديين واما الوضع فلما تطلق الجمع قوله ونسب الى مجتبه
 نسب الترتيب الى الثالث في البسم كالمعينة الى مالك كذا في التقرير
 قوله ومنع الملازمة مانع صاحب التقرير قوله قول حطة كما في سورة البقرة قوله
 وبالعكس كما في سورة الماعرف قوله واجيب بجوابه مجيب
 ابن الحاجب وابن البام قوله كما في الفاء ونعم فيدل على انها للترتيب
 قوله كما لو قال فيدل على انها للمعينة والاشتباه حكم الكلام لا يخفى ان
 بين الطلاق لكاح الاختين وبين طلاق لكاح الثانية فقط في الاختين محتاج
 الى تأمل دقيق فتأمل قوله لانه في التوقف اه هذه العبارة مع انه
 في التقرير يحتمل ان يكون من الكتاب لبيان وجه الدفع فقد روي قيل ويدل
 اه الفاعل صاحب التقرير موافقا لما في شرح المختصر قوله وضر بك طالق فان
 طاسر اجبر صارفت فانه لو اراد العطف اقتصر على المتبادر لان العطف
 للاشتراك في العلق قوله ولا اليمين توضيحه اذا قال كلما حلفت لطلبا فك
 فانت طالق ثم قال لها ان دخلت فطالق وطالق فعلى الاتحاد يمين واحدة
 فيطلق واحدة ~~على كل واحد~~ وعلى النعم وميمان فيطلق ثنتين وقد اقول كلامها بان

مراد بما بالتقدم المنتظر في الحكم كما في التقرير قوله اعتبار النسبة ما علم ان
الفرق بين قائم الزيدان وبين قائم زيد وعمر يعود الى اعتبار المتكلم
قوله للعطف مقدا وموضعا فتهرب قوله لظهور العقد فان الغرض من
بالثلاث وتقدمها على المعطوف يدل على كمال الوجه ولا يخفى ان الاول
يدل على التقسيم وبما القرينة على خلافه فاشبهتها اظهر واليه ماست قوله
وفيه ما فيه قوله اقيموا الصلوة ذلك بناء على انه يجب ان يكون الخطاب
ما صرح به من الخطاب بالاحضار لما لم يكن العيسى مخاطبا باقيموا الصلوة
لم يكن مخاطبا لتوا الركوة قوله مستحارة من العجب ما في القاموس
من جيل داود عمر والفرق بينه وبين عمر وجعل من مجاز العاطفة قوله على القلب
او اي كمن صراحت من مبدلان اهل حق احرته بالاداء وقيل على الصل
ضعيفه ثبوت الحرمة مقارنا للتأدية ولا يلزم تقديم الحرمة على الاداء
لانه لا دلالة لقولك اتنى وانت راكب الا على الركوب كانه
لا بيان لا في قوله عطف المفضل يجوز فاللهما الشيطان غلبا فاحضرهما
ما كان فيه قوله قد ضلت في الاخرة في القاموس ان فالسنة
ما لب في العاطفة محله فوكزه موسى تعفلي عليه وصفه لا يكون من غير

فأشبهتها

من زقوم فحالون منها البطون فتأبون عليه من الميم قوله واختلف
 في الطلقات اذا قال في غير الميم سنة ان دخلت فانت طالق ^{فطالون}
 فطالق فصيل كالواو فعنه بين لواحدة ولبيط ما لعدة وعنده ما يقع
 الثلث فانه الطوارز والكرخي وقبل كنتم فلا يقع الا واحدة اتفاقا واختار
 الفقيه البلبيت وهو الصحيح قوله وليست بالواو وبوجه قوله بين الميم
 فحول كما في القاموس ومن التافعي انه يلزم درهم لان الترتيب
 ليوهم مقود التاكيد ومعنى فهو درهم وفيه ما فيه على بيان المنزلة وذلك
 يجعل التفاوت بين المنزلتين بمنزلة التباين في الوقتين في جازيهم
 عمره قوله تعالى والله لغافل من تاب وامر عمل صالحا ثم اتاه ذلك
 لان منزلة الاستغفارة والاستغفارة على الحرمة المنزلة المنزلة
 لانها اعلى منها وافضل فاستدلال صاحب القاموس على تخلف
 ايهلة عن ثم لقوله العننى ما صفت اليوم ثم ما صفت العجب لان
 ثم فيه لترتيب الاخبارين محل نظر فامل قوله واعتبر الوهم التوضيح ان عند
 ابي حنيفة اذا قال انت طالق ثم طالق ان دخلت تخبر واحدة في غير محل
 ويلقوا لعدة وفي امد قوله تخبر وليان وبلع الثالث هذا ان امر الشطر

متباعدة

والقدم

وان قد تم تعليق الاول ووقع ما بعده في امد قوله وفي امد قوله تعليق الاول
ويتجوز الثاني قوله لا يلزم لطلان التعليق لان الزوال المالك لا يبطل
مسلما ليس فبقي عند الشرط بعد الزوال الثاني وفي الثالث بعد الحمل
ووجهه انه اعتبر الزوال في التعليق فكانه سكنت بين الاول وما يليه حقيقة
السكون فالتعليق فكذا ما في معناه قوله وما قيل لسيت بعاطفة
اه اعلم ان بعضهم قال ان الواقعة قبل الحمل ليست بعاطفة واختاره
ابن الهمام في التمهيد ولقيضه كلام القاموس وهو مذموم
ابن هشام في التمهيد ذهب بعضهم اليه انها عاطفة ومنهم من مالكت
وهو المختار في قدر والمحصل انها لا ضرب وهو متفق اليه الاضراب
بمعنى الاعراض عن الحكم اي الالباع او عن الحكم اي الوقوع اليه
الاضراب بمعنى الالبال اما لئلا يضمنون الحكم كقوله بل عبادكم وكقول
او تغربن سيق الحكم له كانه قوله بل لو شردن الحيوة الدنيا وبالجملة فالحل
مشترك في الاعراض بوجه فتدبر قوله بخلاف العطف بالواو اي
لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق واحدة وثنتين ولم
يدخل بها انها متين بالواحدة لان الواو للعطف على لغة الفاء

فيصير موطونا على المساركة فيصير متصلا بذلك بواسطة ولا يصير مفردا
 الشرطه لان حقيقه الشرطه في اتحاد الشرط فيصير الثاني متصلا به بواسطة الاول
 فقد جاء الشرط كذا في الشرطه وكذا في الشرطه اي الجوابا وسلبا قوله
 الاتي اي عدم اتحاد محل النفي والاثبات قوله التحويل اي تحويل
 المعين عن ملكه الى فلان ونفلا اليه واصله قبوله لنفسه ثم الاقرار به
 الاخر المقصود انه اشبه له لفظان حقيقة تدبر قوله لاحد الامرين
 وما في القاموس انها بمعنى منكره نحو لا ضربته عاشر اومات او
 للتعريض نحو وقالوا كولو اهو دا او تعارير فيه مالا يخفى قوله وفي انه
 اجمالية جواب سوال قال نعم انما خدع الذين يحاربون اعداءهم ورواه
 وسبون في الارض فاولان يقتلوا او يصلبوا وتقطع ايديهم ورجلهم
 من خلاف او ينفوا من الارض ذالك لهم خبر في الدنيا ولهم في
 الآخرة عذاب عظيم قوله او توب عليهم قال نعم وما انصر الا من عند الله
 العزيز الحكيم لقطع طرفا من الذين كفروا او يكذبهم فنقلبوا فابسين ليس
 من الامر شي او توب عليهم او يعذبهم لمون فالأكثر على ان
 عطف توب على مكبتهم على شي من عطف انما على العام

وقيل استمرت اللغابة وهو قريب من حيث المعنى تدبر قوله وللق
 والترجيح كما في التوضيح ليس في كافي التلويح قوله سررت بهم امرأ
 القبل اخره وحتى اجاب ما ليقدر بان ان معنى البيت سررت
 بهم ليلوا وامتد بهم السير حتى أصيب الابل والخيول بغير فطرحت
 ارساها ايرسها لها على عناقها وتركتمشي من غير احتياج
 الى فوراء لذا ثبت لها فهي اذا خليت لم يذهب منها
 ولا شئ لابل صارت معهم قوله وصحح بالاول وجهه اما القصب
 فظاهروا المرفعة اذا لم يكن لعداء ما يصلح لغيره فالوا لم يسبح من كلام
 العرب اكلت السمكة حتى راسها بالرفع هذا قوله مذاهب
 الاول الدخول مطلقا وهو مذاهب ابن السراج والبال على واكثر
 المتأخرين من التويلين والثاني عدم الدخول مطلقا وهو الجمهور النحويين
 وخبر الاسلام وموافقيه والثالث للمردود الغراء والسير في
 والركبا وعبد القاهر والرابع منسوب الى الثعلب ولوا فقه ان ما
 كذا في التفسير قوله واما اختاره لغير صاحب التلويح قوله انكره محض
 العربية وما في القاموس انها للتعويض نحو غيا يشرب بها عبادا

فخره من اجرة محمد وهو كمال
 وذا الحجة من كونهين واما البصر
 فليس مع الرفع

فلا حاجة فيه لانه شافعي لم ينقل عن الشافعي وعن سائر الشافعية على
 ان الطهارة منه صحيحة لان العين يتكبر اما لا لا يرفع وكذا لا يصدق
 وتفصيل الشرب بمعنى الري و بالجله فصاحب الهدى قد تباهل
 عن ابراهيم وذلك كقوله انهم ما اسكر من عصير العنب او عام العموم
 اصح لانها حرمت وما بالدينه خمر عتيب وما كان شربهم باليسر المتفرع
 ان الاثار الصحيحة يدل على وجودها فيها ومن ذلك ما في المتن من
 النسب ايضا قال لقد حرمت الخمر من حرمت وما به خمر الا عندنا
 لا عند سائر الاقلية و عامه خمرنا الرب المتفرع رواه البخاري ولا ينبغي ان يقلل
 كافي لوجوده فيهم كل مسكر خمر كما ولا كلام فيه وما يدل على عدم
 العموم لغة قول ابن عمر رضي الله عنهما حرمت الخمر وما بالدينه منها شيء اخرجهما
 في الصحيح ومعلوم انه انما اراد ما العنب البتة انه كان بالدينه غيره
 كما في حديث النسب هذا فثبت بقوله شرمت اي الناقه لهما اخرجهما
 ما ان بلغ لاهدا وشبع والاضر الاضرب فغلب في التنبيه قيل ما رسي
 سعد وقيل بله البيت سرت بما الاضربين فاصبحت زوايا تفرع عن
 كفاض الديلم والنزاد انما بله بله بله بله بله بله بله بله بله بله بله

قوله هو بالليل حيث قال ان ذلكم كان بوزن النسيئة لان اللصاق به
 سنة للنعمة قوله على الصريح اشارة الى معقت ما قبل انها لا تبدأ لغاية المكانيه
 فقط وبشعر كلام صاحب القاموس وهو بعيد عنه لانها ضد لي وهو
 يكتم الزمانيه والمكانيه وفاقا قوله لغة وعرفا ما يرشد الى هذا قوله لغة
 اما النظر سنا والذين امنوا معه في الحيوة الدنيا ولهم ليقوم الاشكال
 هو نقد بر قوله العدم مطلقا لا يعقل بها عن الفرق بين العدم المطلق والعدم
 مطلقا فتم بر قوله محققا وقد ينزل ما هو على خطر منه لئلا يقع محقق
 كما في قوله واستغن ما افناك ربك بالغنى هو واذا التصيب
 خصاصة فيجعل لان عادة الزمان رد المواسم وخطاها مرتب
 قوله لو دخلت غفلة من ظلمت اي ان تدخل تقن قوله فرع وجود الموقوف
 واستدلال صدر الشريعة على عدم تعلق اصل الطلاق بالمشيئة
 بلزوم قيام العرض ^{بغيره} مد فرع بان الاخصاص الناعت غير متعين
 وانما الممتنع قيامه بمعنى النعته ^{بغيره} التبر على انه لو تم لدل على عدم التعلق مطلقا
 فتأمل قوله لولا كون اه اماصل ان مقتضى الاطلاق قد يكون سببا
 لكن المشيئة بغيره اليه ما شاء فاذالم يوجد كان على اصل الاقتضاء فتأمل

قوله الاستقراء ليس معناه ان الضرورة حاصلة بالجملة التي هي الاستقراء
بل بمعنى ان العقل حكم بوقوعه بعد البيع في ضربات اللغو تدبر قوله فلا يجب
اي لا يجب الجواز كلياً والوجه ان يتم معناه فلا يصح وذلك لان
الصحة مستلزمت له لوجوب الصحة والملازم مكان الامكان والمقتضى ان المراد
فيه بحسب حقيقة لا يصح الاقامته وما علم من الوقوع في بعض المورود فلا خلاف
فنا مل قوله لعله ممنوع فيه فمع لافضل لو كان النزاع في صحة وقوع كل
من المتطرفين مقام الاخر في جميع المواد من حيث افادة اصل المعنى فلهذا السبب
الذي من عوارض اللفظ والنزاع انما هو بعد بقا صحة فتدبر قوله فتم وذلك
لان الفريقين بعد الاتفاق على ان في المراد فيه محيزتها الاتحاد في المفهوم من
كل وجه اختلفوا في تحققة بين احد واثم ودق سبب بعضهم له تحققة فيها في
بادر المراد من عدم الفرق لا بالوجه منقول ^{منقول} ودق سبب اهل التحقيق
الى عدم تحققة بينهما لان احد يدل على صور معدودة مفصلة وهي مغايرة للصورة
الواحدة بسبب التي هو احد ونظر الاول وجودات متعددة ولا خلاف في
الثاني وجود واحد شمل عليها مغايرة محققا فيها ففنا مل قوله قيل وسلاطيل
الفاعل مرزا جان قوله العام عندنا انما حاصل الاصلح بهذا الاعتبار

فوتعريف الراجح بالسبب غير محتمل
ووجه الرفع ان اخذة اصل
الصحة لا يستلزم صحة

نحو ذلك

تجمل بالعكس والمثل على تعريف قسم بعيد فتأمل قوله وعموم الرجال
جواب سوال برده على الجواب المذكور بوجوه ثلثة قوله وقبل باعتبار القائل
التفتنا زاني قوله كالتقويم بان القوم جمع القايم برده ما يقران فطاليس
من اية جميع على ان الكلام ليس في خصوص المنال قوله وقد يحا محسب
سابع مختصر قوله قبل القائل التفتنا زاني قوله دخل الالفاظ التي لها
مدلولات تقيينية يمكن ان يجاب بالرد بالنسبة للفرد في مفهوم ذلك
اللفظ وقوله من جهة واحدة لا يخلو من كونه قرينة عليه فيخرج المدلولات
التقيينية ويدخل امجازات العامة وبان معنى قوله فصاعدا ان لا تعقف
عنه حد فيخرج المدلولات التقيينية بناء على استحالة تركب المبهمة
من اجزاء غير متشابهة فتدبر قوله واصيب بان اعميب مر اجاب ان
قوله المطابقة في كل امكن ان يجاب بان عموم الموصول العموم العرف
واللام فيه قد يعقده بها المبهمة من حيث انها متصفة بتعين خاص وقد
يعقده بها المبهمة متصفة بالتعيين كان وما صلا لا استحقاق لذلك
الموصول وقد يعقده بها حقيقة معينة من طبيعة الصلته وقد يعقده بكل التعقف
بطبيعة الصلة ففي هذا الاستعمال لغير الموضوع له الكل وليس منباه على ان

الصلح للفعل بل على ان الموضوع له مرجعه اليه اعتبارا لمقتضى قضا بل نعم لا ينبغي
 ان اختيار المطابقة يخرج مجازا العام الا ان يقم انه مسبب اصل المعنى
 والقان مجازا لكنه يدل على العموم مطابقة كما مررت اليه الاسباب في
 الحاشية التي علفت على مسئلة عموم مجازا خارجا عنها قوله نعم قبل القان
 مرزا جان قوله للمفهوم كما في جميع المضاف قوله للمطلق كما في المبلغ المعبود
 قوله فحمل النحل بعضهم اليه العلامة لتفاننا في قوله وحمل بعضهم اي مرزا جان
 قوله على ما علم وكذا علم في مسئلة لا اكل ان غلبت جنيته فيكون وجوده مطلق
 في الخارج قوله المشكوك متيقن بالادلة بل اي لا نعم انه مشكوك في الواقع
 وان سببهم مشكوك كما بل مقطوع بالادلة ليدل على العموم فتدبر قوله
 اتوط لا يخفى ان الاحتياط في الاباحه والقان في المفهوم لكنه في الاجاب
 والتحريم في العموم قوله وقد مضى منه وفع لما توهم من ان صدقه مستلزم
 لكذبه قوله قبل عموم اه القائل مرزا جان قوله قبل عايتهم القائل صاحب
 الكشف قوله وقيل الخلاف القائل التفاننا في قوله قبل معنى القائل مرزا
 جان قوله فبما قياساته اليه انه انما يتم على راسين قال ان اسم
 الجنس موضوع للفرق المشتر واما على راس القائلين بان اسما والاما

للمهنية من حيث هي من غير اعتبار الوحدة المطلقة والمقيدة معها فلا او يصدق
 على الجميع مثل صدقه على الواحد على ان بعض اسما والا خبايا التي يصلح ان يطلقها
 على القليل والكثير محال لا يختلف فيه قوله ولادلالة من العيب
 فان في شرح الشرح من قوله لا يخفى ضعفه للقطع بان كل مرتبة هي من افراد
 المشترك فيكون اللفظ حقيقة فيها من حيث كونها من افراد النوع
 ولا حاجة الى الدلالة عليها بخصوصها كما اذا جاءك زيد فقلت جاني
 ان انت انتهي وذلك لانه يقول من الشراخ وانه لا ينزع في
 هذا قوله اقل الجميع انه في بعض المواضع قلت العلامة عن الفتوحات
 الحكيم انه قال قدس سره راسب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض
 الوقايع من اقل مراتب الجميع وقلت فمب فرلق اليه
 انه ثلثة وذهب فرلق اليه انما انما انما الحق فقال عليه السلام حظا
 هو لا بد من ان لا يخفى ان لفصل وبعدهما جميع افراد الجميع فرلق فاقول
 مراتب الاول ثلثة واول مراتب الثاثة اثنتان قوله فانه فع اي
 زبادة مقدمته وبقوله الجميع يقتضي اجماعه وكان اصل الدليل المذكور في كتب
 القوم بالحدس فقط قوله في غير محل الشراخ كما في شرح المختصر قوله